د. نادر رياض

وتبقى مصر قوية..

مركز الإعلامي العربي

د. نادر رياض

وتبقى مصر قوية ..

الناشر

المركز الإعلامى العربى

د. مصطفى الفقى

رئيس مجلس الإدارة:

صبـــرى غنيـــم

الرئيس التنفيذى والعضـــو المنتـــدب

د . ابراهيم فوزى

نائب رئيس مجلس الإدارة

وفـــاء الغزالـــى

المـــديـــر العـــام

المجلس الاستشارى

السفير أحمد الغمراوى د. هانى سرى الدين

* التصميم الداخلي و الغلاف : مصطفى ياسر

مراجعة لغوية : محمد رشاد

٢٨ شارع الثورة - الدقى- جيزة

تليفون: ٢٣٣٣٨٨١٠٠ (٠٢٠) فاكس: ٢٣٣٣٨٨٧٧٧ (٠٢٠)

Email:arab@mediagroup.media

www.arabmediagroup.org

◎ د. نادر رياض
كما عرفته ...

▪ بقلم :

صبري غنيم

- شىء يفرح أن ترى نفسك أمام عالم مصرى ألمانى، مثل الدكتور المهندس نادر رياض، من رواد الصناعة المصرية، قبل أن تصبح الصناعة فى بلدنا فى خبر كان.

اتجه الرجل إلى ألمانيا فأشعل بنبوغه الحماس فى وجدان شعبها، فرفعوا القبعات تحية وتقديرا له، بعد أن أصبح موسوعة فى الصناعة وخبرة نادرة فى التنمية البشرية.

من هنا اكتسب عنوانا لمؤسسته المصرية، فسماها «بافاريا مصر» وبقيت بافاريا علما له فى كل مكان يذهب إليه، ورغم أنهم فى ألمانيا منحوه الجنسية الألمانية عن إسهاماته معهم فى تنميته لأدوات النجاح التى كانت وراء نجاحهم فى الصناعة الألمانية، إلا أنه يعتز، ويفخر، ويتمسك بجنسيته المصرية.

- من آيام، جلست أمامه وهو يحكى عن مشوار حياته، وكان الحوار على دعوة غداء دعى إليها العالم الجراح الدكتور راضى سعد، عضو مجموعة الفرسان التى يرأسها عالم الآثار الوزير الأسبق الدكتور زاهى حواس، وتضم الفرسان الصفوة من صفوة المجتمع، وزراء وأدباء وكتابا واقتصاديين وأطباءَ.. يعنى كلهم شخصيات من العيار الثقيل فى العظمة والأبهة.

د. حواس رحب بانضمام الدكتور نادر رياض عضوا فى الفرسان.

تكلم الدكتور نادر عن أول محطة فى حياته، عندما كان تلميذا فى المرحلة الابتدائية وروى واقعة أحس فيها أنه تصرف تصرفا غير لائق، فغضب منه مدرس الفصل، وفى اليوم التالى اشترى «خرزانة» وراح يقدمها لمدرس الفصل أمام التلاميذ، فسأله المدرس عن السبب فقال له «عايزك

تضربنى بها لأننى أغضبتك أمس»، فجذبه المدرس ألى صدره وهو يحاول أن يبوس رأس تلميذه تحية منه على هذا التصرف الحضارى.

- لا تتصوروا سعادتى وأنا أستعرض السيرة الذاتية للعالم المصرى د. نادر رياض بعد أن حصل على الدكتوراه فى الهندسة الصناعية فى الولايات المتحدة الأمريكية ودراسات عليا فى التخطيط وتشغيل الخطوط، وبكالوريوس فى هندسة الطيران، وقد كرمته جمهورية ألمانيا بوسام الاستحقاق من الطبقة الأولى تقديرا على وقفته جانب الصناعة الألمانية.

- وهنا أقرأ للدكتور نادر رياض مقالا عن العزيمة الألمانية وكيف هزمت الهزيمة.. نشرت «بجريدة الأهرام تمنيت أن يقرأه كل المصريين وبالذات عمالنا إذا كنا نتطلع إلى أن نكون دولة صناعية.. المقال يحكى عن الانتماء، انتماء العامل للمصنع وللأرض وللوطن.. فيقول:

- «فى نهاية الحرب العالمية الثانية والتى خلفت الدمار فى ألمانيا، أذكر أنه فى بلدة أيسن بالقرب من مدينة دوسولدورف حيث يقع مصنع كروب، وهو أكبر مصنع فى صناعة المدافع العملاقة وإنتاج الصلب الممتاز، ورغم أن

الحرب خلفت الدمار والتخريب فى الأبنية إلا أن الآلات والمعدات فى المصنع بقيت سليمة وشامخة لا ينقصها إلا أيادى عمالها الذين فرقتهم الحرب، وإذا بإدارة المصنع تعلق إعلانا على باب المصنع تدعو فيه عمال المصنع للعودة للعمل وتحيطهم علما بأن المصنع غير قادر أن يدفع لهم أجورا لكن سيوفر لهم وجبة غذائية يوميا أثناء العمل».

- شوفوا الانتماء.. جميع عمال المصنع أتوا بملابسهم الزرقاء مصطحبين معهم ما أتيح من الأبناء والبنات الذين فى سن العمل لينضموا الى الكتيبة العمالية لمصنعهم الذى يمثل وطنهم، وقد كانت الإرادة سببا فى دعم وطن راكع تحت وطأة وثيقة الاستسلام.. وتنتصر المانيا بالإرادة والانتماء وتصبح دولة صناعية عظمى.. ويقول د. نادر رياض هذه هى العزيمة عندما تهزم الهزيمة.. فعلا مقولة لا يفهمها إلا من هو عاشق للانتماء.

صبرى غنيم

د. نادر رياض
يكتب ..

- ولكم هتفنا صغاراً: تحيا مصر.. عاشت سوريا
- قليل من التروي... كثير من الاحترام
- وتبقى مصر بخير.. ما بقيت الكتيبة العاملة بخير
- الصناعات الصغيرة تحتاج إلى منظومة
- العزيمة الألمانية التي هزمت الهزيمة
- عندما أعطت مصر قبلة الحياة لمصنع التوربينات الألماني
- لا تغلقوا مصنع الحديد والصلب

ولكم هتفنا صغاراً :
تحيا مصر.. عاشت سوريا

أشهد الجميع أنى ما كنت يوماً من رجال السياسة ولا أنتمى للنادى السياسى ولست من رواد المقهى السياسى، كما أنى لا أعرف أين يقع الشارع السياسى.

كل ما هناك أن الاعتداء التركى على شمال سوريا والجرائم الإنسانية المصاحبة له وكذا تلك الأحداث ليست بالبعيدة بمجلس الأمن والتى أبرزت أن هناك نزاعاً دولياً محتدماً حول سوريا الصامدة أظهر نفسه سافر الوجه فيما يمكن تسميته بالشأن الأمريكى - السورى

والشأن الروسى - السورى، والشأن الإيرانى - السورى، والشأن التركى - السورى، والشأن الخليجى - السورى، والشأن الكردى - السورى، والشأن الداعشى - السورى، والشأن الإسرائيلى - السورى.

ولكن ماذا عن الشأن المصرى - السورى؟

عادت بى الذاكرة لسنوات الصبا حين أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وأصبحنا نهتف فى طابور الصباح بالمدرسة الإعدادية مرددين تحيا الجمهورية العربية المتحدة رافعين أيدينا بتحية العلم، ونظمت الرحلات الطلابية لزيارة سوريا حيث شاركت فى إحداها لمدة أسبوعين ذهاباً وإياباً بالطائرة لزيارة سوريا بإقامة كاملة بالمدارس السورية بقيمة عشرة جنيهات مصرية لا غير، سعدنا فيها بدفء العلاقة وحفاوة الطلاب السوريين على صغر سنهم وسننا، بينما تدوى فى أسماعنا أغانى الوحدة ومنها أغنية صباح من الموسكى لسوق الحميدية، وشاهدنا كيف تمزقت صدورنا الصغيرة ونحن فى التعليم الثانوى لواقعة انفصال مصر عن سوريا، إلا أن تحية العلم بقيت على حالها «تحيا الجمهورية العربية المتحدة» وكيف خرجنا إبان الانفصال فى مظاهرات طلابية نحن طلبة مدرسة الأقباط الكبرى الثانوية نحمل

على أكتفانا زملاءنا من الطلاب السوريين أذكر منهم الزميل غسان لنهتف وراءهم من المحيط الهادر(ى) إلى الخليج الثائر(ى) لبيك عبد الناصر (ى)، ومرت بى الذاكرة على محطات كثيرة بداية من المواطن الأول شكرى القوتلى الرئيس السورى الذى تنازل عن الرئاسة للزعيم جمال عبد الناصر بمحض إرادته وإرادة شعبه مروراً بمحطات أخرى منها وحدة الهدف والمصير - وحدة التوجه العربى المشترك - اتفاقيات الدفاع المصرى السورى المشترك انتهاء بمحطة التنسيق المصرى السورى الكامل فى حرب ١٩٦٧ وكيف سال الدم المصرى والدم السورى فى نفس اللحظة والتوقيت انصهاراً وراء وحدة الهدف.

وهناك مشهد لن يغيب عن ذاكرة جيلنا يوم أن رفع السوريون الزعيم جمال عبد الناصر بسيارته من فوق الأرض فى أول زيارة له لدمشق رئيساً للجمهورية العربية المتحدة.

إن مصر الماضى والحاضر والمستقبل ارتبطت وسترتبط دوماً بسوريا الأمة والشعب والمحتوى الثقافى و الإنسانى التى ما برحت يوماً وجدان الشعب المصرى رغم كل الأنواء والعواصف التى استجدت على الساحة فى مراحل لاحقة.

وها أنا أنتهى بالمحطة الأهم والتى نحياها الآن ألا وهى

أين مصر الآن من الشأن المصرى - السورى وقد أحدقت بسوريا المحن من كل جانب وتربص بها الذئاب والضوارى وراغبو هدم الدولة وتقسيم المصالح والأغنام فيما بينهم.

بنو الحمى والوطن إن لمصر الدور الأهم والأسمى بلا منازع فى الشأن السورى، إذ أن مصر مبرأة عبر الزمان والمكان من أية أغراض أو مصالح فقد كانت مصر على الدوام القاسم المشترك فى وحدة المصير وتوحيد الصف العربى ورأب الصدع والبعد عن المكائد والتآمرات وهى بهذا تحظى بمكانة الأخ الأكبر التى لا يدانيها فيها أى من الجهات الأخرى كافة.

إنى أطالب بمشروع مصرى وطنى التوجه والهوية لقيادة تجمع دولى يدرأ الخطر عن سوريا ويحميها من التقسيم، ويوقف نزيف الدم فوراً وإدخال المساعدات الإنسانية وخروج الميليشيات الدخيلة والعودة لوحدة الصف السورى تحت حكم الدولة لتظل سوريا دولة موحدة ذات سيادة على أراضيها بالكامل بعد أن انتهكت حرمة ترابها الكثير من البيادات الأجنبية والميليشيات العميلة، كما أن الاعتداء العسكرى على السيادة السورية على أراضيها هو استصراخ للضمير العربى والعالمى للتصدى لانفلات بعض

الدول والجنوح للبلطجة المسلحة تحت ادعاءات لا أساس لها من القوانين الدولية مثل حماية أراضيها والادعاء بوجود شريط حدودى وهمى ومدعى به يكفل حقوقا مؤقتة تتحول إلى دائمة لدولة على حساب جارتها، وكفانا فوضى وبلطجة ينزلق إليها الدول الصديقة وأشباه الصديقة ومن تتخذ الإسلام شعاراً وهى أبعد ما تكون عن ذلك.

وإننى لعلى يقين أن مشروع قرار مصرى بهذه المقومات سيلقى إجماعاً دولياً نظراً لمكانة مصر واكتمال حيدتها التامة ووقوفها فى منتصف المسافة بين جميع الأطراف وعلى وجه الخصوص أمريكا وروسيا وفرنسا.

وها أنا أردد من جديد ما هتفت به صغيراً تحيا مصر.. وعاشت سوريا، والوحدة فإن فضت عرواها سياسياً فهى باقية فى وجدان الشعب المصرى والشعب السورى عبر الزمان والمكان.

«جريدة الأخبار»
٢٠ / ١٠ / ٢٠١٩

قليل من التروي... كثير من الاحترام

في مسألة الأستيكة المصرية ساءني كما ساء الكثيرين ما تناولته بعض الأقلام المتعجلة من الاستخفاف بما أعلنه وزير صناعتنا الهمام المهندس طارق قابيل عن بدء إنتاج أول أستيكة مصرية. وقد ذهب البعض إلى التهوين من أن يعلن هذا الخبر كإنجاز يصرح به الوزير بنفسه.

ولهذه الأقلام أقول: إن الصناعة المصرية كل لا يتجزأ وأن وجود قلم رصاص جيد وأستيكة عالية الجودة في يد كل طفل مصري أمر له أهميته في العملية التعليمية، إذ لم يعد مقبولاً أن تعوق عملية استيعاب الطفل رداءة الأستيكة أو القلم الرصاص.

هذا المقال نشر أيام ما كان الرجل المحترم المهندس طارق قابيل وزيراً للصناعة في مصر

ولنعد بذاكرتنا للوراء يوم أن شرع الزعيم الخالد جمال عبد الناصر في التخطيط لتحويل مصر من دولة زراعية فقط إلى دولة صناعية أيضاً، فاستقدم عام ١٩٥٧ أحد أقطاب النهضة الصناعية الألمانية والمخططين لها وهو البروفسير Schacht- نقلاً عن أستاذ الأجيال المرحوم الدكتور إسماعيل راشد أستاذ علوم هندسة الطيران بجامعة القاهرة .

والذي تتلمذنا على يديه- وطلب منه أن يعد خطة صناعية لإنتاج الطائرات المقاتلة والصواريخ القابلة للتوجيه والتي تعمل بالوقود السائل، فأجابه الهر Schacht بسؤال: هل تصنعون الطائرات التجارية نزولاً للسيارات والموتوسيكلات والبسكلتات وأدوات المائدة من شوك وسكاكين ومعالق والأساتيك وأقلام الرصاص والبرايات؟ فكانت الإجابة من الوزير عزيز صدقي على جميعها بلا، فكان رد الهر Schacht: فلتبدؤوا بالقلم الرصاص والأستيكة صعوداً إلى آخر المنظومة الصناعية، غضب الزعيم عبد الناصر من هذه الإجابة واعتبرها غير مقبولة من الناحية السياسية إلا أن الوزير عزيز صدقي استوعب بحسه الهندسي أن المنظومة الصناعية تبدأ من أسفل لأعلى وبدايتها الأستيكة والقلم الرصاص وليس العكس.

ودار الزمان دورته وتوجه عزيز صدقي مع كوكبة متميزة

من المهندسين المصريين إلى الاتحاد السوفيتي للنظر في التعاون المشترك من أجل تحويل مصر المرتقب إلى دولة صناعية أيضاً، وعاد صدقي بخطة طموحة تتوازى فيها الخطوط جميعاً بإنشاء مصانع للأستيكة والقلم الرصاص وأدوات المائدة والسيارة نصر والكثير غير ذلك، فتم تطوير مصانع الحديد والصلب ودعمها بمعهد الفلزات ليكون سنداً لها في البحوث والتطوير للارتقاء بمنظومة الصلب في مصر.

وأنشئت صناعة أدوات المائدة والحلل البرستو وللمفارقة الجميلة أن ينتجها مصنع ٩٩ الحربي، وأنشئت هيئة التوحيد القياسي وجودة الإنتاج وكذا مصلحة الرقابة الصناعية وبالتوازي معها المعهد القومي للجودة ليمدها بالمستجدات في منظومة الجودة العالمية الآخذة في التطور.

وأنشئ لقيادات تلك المصانع من مهندسين أكفاء مركز لإعداد القادة الصناعيين وذلك لمدهم بعلوم الإدارة الصناعية من علوم المحاسبة والتكاليف وقوانين العمل ومنظومة الإدارة الحكومية ولوائح الاستيراد والتصدير وعلوم التدريب والتنمية البشرية حيث خلت برامج كليات الهندسة بالعلوم اللازمة لتطوير المهندس ليصبح مهندساً ومديراً.

أما وقد مرت مياه كثيرة بالنهر ومضى ما مضى وبقى ما بقى من ملامح هذه النهضة الصناعية في محاولتها الأولى بما لها من نجاحات وإخفاقات، فها نحن نقف على أعتاب مرحلة نحياها من نهضة صناعية تتكامل أركانها لتبشر بكل خير، فإذا نظرنا فيما ينقصنا من صناعات سقطت منا في رحلة الكفاح للبحث عن الذات وترسيخ الشخصية المصرية الصناعية، فسنجد بلا شك أنه ينقصنا دعم صناعات الدواء- الغزل والصلب الوطني دون أن نغفل أن مصر لازالت لا تصنع الحبال والفؤوس والمواسير انتهاءً بعود لذي بدء إلى الأستيكة والقلم الرصاص المصري الصنع الجيد الأداء. ويكفى أننا لازلنا لا نصنع فى مصر المثلث والمنقلة والبرجل والمسطرة ناهيك عن كل أدوات القياس ومعدات الفك والرباط من مفاتيح وشواكيش بكافة أنواعها مستوفاة للمواصفات العالمية .

فإلى تلك الأقلام التي نكن لها كل الاحترام.. الناقضة لوزرائنا جميعاً وليس فقط لوزير صناعتنا الهمام نقول لهم بكل مودة: قليل من التأني...كثير من الاحترام.

وعلينا ألا ننسى أن الصناعات مهما تعددت وتنوعت هي كل لا يتجزأ وفى تنوعها دعم من بعضها للبعض وارساءً لقواعد متينة تسمح لها بالتوسع الهرمي الذي ترتفع قمته كلما اتسعت قاعدته .

«بجريدة الأخبار»
٢١ / ٨ / ٢٠١٧

وتبقى مصر بخير..
ما بقيت الكتيبة العاملة بخير

تتمثل الصناعة بمفهومها الواقعي بغض النظر عن الزمان والمكان في مثلث القوى المتساوي الأضلاع الذي قوامه رأس المال والإدارة– الكتيبة العمالية– الآلات وأدوات الإنتاج

والأمر ليس موضع جدل من أن الكتيبة العمالية هي أقوى أضلاع المثلث وتقع فى قاعدته لتثبت من أركانه إذ أن رأس المال يمكن اقتراضه إذا تآكل أو استعواضه بشركاء جدد، كما أن الآلات وأدوات الإنتاج يمكن شراؤها واستبدالها وتحديثها من الأسواق المفتوحة دون حدود، أما الكتيبة العمالية فهي رأس المال البشرى الفعال فى أي مؤسسة صناعية وفى حسن اقتنائها وتطويرها تتقدم المنشأة الصناعية.

إذ أن العامل هو أساس منظومة الجودة والتطوير والإبداع بل حماية المؤسسة نفسها من الأخطار الخارجية حيث يتحول عمالها إلى حماة لها في مواجهة أي اعتداء عليها باعتبارهم أصحاب حق أصيل في هذه المؤسسة وعكس هذا أيضاً صحيح من أن في إهمال رأس المال البشرى تراجع لمنظومة الجودة والتطور والإبداع بل تردى المنظومة الأمنية من داخل المؤسسة قبل أن تكون من خارجها.

وقد يتصور البعض أن المسيرة الاقتصادية للمنشأة الصناعية والهادفة إلى زيادة الإنتاج كماً وخفض التكاليف نوعاً ستصل في مرحلة من مراحلها إلى وجود تعارض بين زيادة دخول العمال والعمل علي خفض التكلفة.وقد يُبرر ذلك علي سبيل الخطأ أو محدودية النظرة المستقبلية إلى أن إنتاجية العامل ثابتة مما لا يوجد مبرر لزيادة دخله أو رفع الأجر المقابل لناتج العمل باعتبار أن التكلفة والعائد هي محك التقييم.

إلا أن هذه الرؤية الحسابية القاصرة قد يقع فيها رئيس المؤسسة إذا كان محاسباً يتعامل مع الأرقام دون الخوض في مدلولها الصناعي. أما الكتيبة الصناعية التي يقودها رجل صناعة فإن الرؤية ستكون مختلفة. ونحن نسلم دونما اختلاف في الرأي في أن التكلفة والعائد يجب أن تظل

معادلتها الحسابية متوازنة ومساحة الاختلاف في الرأي تكمن في أن أداء العامل قابل للزيادة في الأداء والقيمة كلما ارتفعت إمكانياته الفنية درجة أو درجات علي سلم المهارات الفنية وقيمة العمليات الصناعية الموكولة له.

فمن غير المنطقي أن يتصور أن عاملاً فنياً التحق بمؤسسة صناعية عن عمر١٧عاماً وأؤهل فيها ليمارس عملية إنتاجية محددة مثل عملية لحام أو كبس لقطعة معدنية أن يظل يمارس نفس العمل حتي يصل عمره إلى ٤٥ عاماً دون زيادة إمكانياته عن طريق الدخول في الاستعانة بآلات إنتاجية عالية التقنية والإنتاجية.

وبالقطع فإن هذه الحالة- إن وجدت- فإن معناها الأوحد أن هناك خللاً كبيراً في سياسة تنمية الموارد البشرية في هذه المؤسسة بل أن الأمر موضع شك كبير في أن هذه المنشأة الصناعية ستستمر متواجدة علي الساحة الصناعية لحين وصول هذا العامل لسن الأربعين.

ويؤمن خبراء التنمية البشرية أن دورهم الرئيسي في إنجاح أي منشأة صناعية هو أن يقوموا بدورين متكاملين يتصلان ببعضهما اتصالاً عضوياً ينحصر شقه الأول في الحصول

للمنشأة علي أفضل العناصر البشرية التي تحتاجها بالتكلفة المناسبة، وينحصر الشق الثاني في المحافظة على تفوق وتنمية رأس المال البشري الذي تقتنيه كل مؤسسة وتفتخر به بحيث تطول دورة حياة هذا العنصر البشري أكثر ما يمكن مع الحفاظ علي تفوق الفرد من ناحية وتوفير الدخل المُرضي له طوال فترة حياته الوظيفية مع تحقيق ما يسمى بسعادة العامل في مكان عمله وبسببه.

هذا الأمر لا تستطيع أي منشأة صناعية أن تصل إليه إلا بالتدريب المستمر لكل فرد في المؤسسة طوال فترة حياته الوظيفية كما أن التدريب المستمر للفرد تأمين لمستقبل المؤسسة.

بقى أن نؤكد على أن قضية الإنتاج والارتقاء بمستوى الأيدي العاملة حفاظاً علي رأس المال البشري لقوى الشعب العاملة هو أمر له أولوية متقدمة في منظومة العمل الوطني تحقيقاً لمصالح الدولة العليا .كما أن اتحاد مصالح أصحاب الأعمال والصناعة بياقاتهم البيضاء وعمالهم بياقاتهم الزرقاء كان ويظل المحرك الرئيسي للنهضة الصناعية المرتقبة التي تستهدفها البلاد حالياً، وفي هدير آلاتهم وجودة إنتاجهم المعبر الرئيسي لمصر علي طريق الرخاء.

مصر ستنهض بشعبها وكثافتها السكانية التي نرجو لها أن تتحول إلى طاقة إنتاجية داعمة للاقتصاد ومحققة لطموحات الفرد والمجتمع والدولة.

تحية إعزاز وتقدير لعمال مصر في عيدهم، أول المنظومة والقاعدة التي يرتكز عليها سوق العمل في شكله الهرمي والذين كانوا وسيظلون في أول الصفوف للذود عن الوطن متى دعا الداعي، وهنيئاً لمصر بعمالها الأوفياء.

«جريدة الأهرام»
٢٠١٨ / ٥ / ١

الصناعات الصغيرة تحتاج إلى منظومة

لاشك أن ما ننشده من تقدم وتطور لأداء الاقتصاد المصري يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة للحكومة والدولة كما يتطلب تجنيد كافة الجهود الوطنية نحو أدوات التفعيل الاقتصادية وصولاً إلى اقتصاد قوى قادر على إرضاء طموح جموع الشعب.

والأمر ليس بخافٍ أن الصناعات الصغيرة تأتى على رأس تلك الأدوات إذ أن الصناعات الصغيرة هي القاعدة التي يرتكز عليها التشكيل الهرمي للصناعة في أي زمان ومكان، وكلما زاد حجم قاعدتها أمكن لقمة الهرم الصناعي أن يرتفع دون حدوث خلل في التوازنات وصولاً للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وزيادة القيمة المضافة في المكون الصناعي المصري.

كما تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً يتمثل في مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتوزيعه توزيعاً يتسم بالعدالة على امتداد الرقعة الجغرافية بالإضافة لطبيعة دورها الإيجابي في رفع قيمة العائد من العمل أجر ساعة

ومن ثم العمل على تحقيق الكفاية في الدخل وزيادة القدرة الانفاقية للعامل والأسرة.

ولنا في هذا المقام علينا أن نفرق أولاً بين المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة ، فالمشروعات الصغيرة SME›s توجهها اجتماعي تنموي، أما الصناعات الصغيرة SMI›s توجهها صناعي خدمي ويهدف في صورته المثلى لتصبح صناعة مغذية للصناعات الكبيرة، كما أن هذه الصناعات تتبع منظومة العمل والأداء التي تلتزم بها الصناعات الأكبر حجماً، وهي في هذه الحالة تكون جزءاً من المنظومة الصناعية التي تحكمها معايير الجودة والمواصفات القياسية والتصميم وحسن اختيار الخامة وقياس معدلات المهدر في الخامة والزمن والطاقة.

ولقد حققت المشروعات الصغيرة نجاحات علي امتداد الرقعة الجغرافية، أما الصناعات الصغيرة فلم يكتمل الإطار التنموي لها وبذا لم تأخذ فرصتها الكاملة بعد.

وواقع الأمر فإن البداية تكون دائماً من الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية والميزة النسبية هي ميزة طبيعية في مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانيات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكاني.

مثال ذلك- صناعة القلل القناوي وتمركزها في محافظة قنا، فالوصول بهذه الصناعة لمنطقة الميزة التنافسية يكون بتطوير جانب من هذه الميزة النسبية لتلحق بصناعة الخزف والصيني وصناعة المحروقات بإدخال الميكنة عليها ويدخل ضمن هذا الأوعية والقوارير القابلة للتصدير كأعمال ذات محتوي فني- زراعة البلح بواحة سيوه وما يترتب عليه من عمليات تصنيع وتغليف وعمليات تسويقه محليا وخارجيا- تصنيع الأسماك ببحيرة السد العالي بحيرة البردويل وتسويقها محلياً وخارجياً.

ويمكن إيجاز الأهداف الإستراتيجية من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة في ثلاثة أهداف:

الأول ذو توجه اقتصادي من خلال: التوزيع العادل للدخل القومي- تنمية المدخرات المحلية- زيادة الطلب على استخدام الخامات المحلية- إعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر- المساهمة في تحقيق توازن أفضل في ميزان المدفوعات-الاقتراب من منطقة إعادة التصدير وصولاً للتصدير بمفهومه المتكامل.

الثاني: ويهدف للتنمية البشرية من خلال: توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجي- ترسيخ المفاهيم الصناعية - رفع قدرة العمالة غير المدربة ونصف الماهرة- خلق فرص للأسر لتصبح منتجة.

الثالث ذو توجه تكنولوجي من: توظيف المهارات الحرفية- التأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها- العمل على التكامل الصناعي بمفهومه العملي التطبيقي.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى ما سجلته دول جنوب شرق آسيا الشهيرة بالنمور الخمس من نجاح كبير في جهودها الرامية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية كموروث سيئ ناجم عن فترة سابقة وذلك من خلال الاعتماد على المشروعات والصناعات الصغيرة، بل وأن المعجزة اليابانية التي تحققت في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد اعتمدت بالدرجة الأولى على الدور المتميز للصناعات الصغيرة وأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة وهي أغنى الدول الرأسمالية لجأت في مطلع الثمانينات لإعطاء حوافز وامتيازات ضريبية خاصة للنمط الصغير من المشروعات الصناعية.

بقى أن نشير في هذا الشأن إلى ضرورة دعم الصناعات الصغيرة وذلك بإعطاء مشروعات صغيرة متكاملة لها صفة القابلية للتكرار نمطياً وذلك لتنظيم الأنشطة المختلفة بنظام حزمة الأنشطة المتكاملة (Package) محددة التكلفة ومضمونة العائد حتى يمكن تعميمها بالقرى كي يتحقق الاكتفاء الذاتي للقرية لتتحول إلي قرية منتجة.الأمر الذي من شأنه الحد من البطالة والقضاء علي هجرة أبناء القرية إلي المدن وهو مطلب استراتيجي قومي يجب تبنيه.

«جريدة الأخبار»
٢٠١٦/٣/١٠

العزيمة الألمانية
التي هزمت الهزيمة

في ذكرى عودة وحدة الألمانيتين في الثالث من أكتوبر لست أدرى تحت أي مسبب استدعت الذاكرة حدثاً تاريخياً لم تمحه الأيام مضى عليه أكثر من سبعين عاماً .

زمانه نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام ألمانيا النازية فى ١٩٤٥/٥/٨ مكانة مدينة أيسن بالقرب من دوسلدورف موقعه المقر الرئيسي لمصانع كروب للصلب حيث المكابس والمسابك وآلات التشغيل الشامخة التي تخصصت في صناعة المدافع العملاقة وإنتاج الصلب الممتاز الخاص بهذه الصناعة وكان المشهد : دمار شامل في الأبنية والخرائب في كل مكان إلا أن الآلات والمعدات بقيت سليمة وشامخة تنطق

هذا المقال علق عليه الكاتب الصحفى صبرى غنيم و هو يتناول شخصية كاتب هذه السطور تحت عنوان «د . نادر رياض كما عرفته»

بعظمة الصناعة الألمانية لا ينقصها سوى عمالها الذين تشتتوا ولم يبق منهم أحد ، وفى جانب من المشهد إعلان مكتوب على ورقة داخل حافظة بلاستيك معلق على باب المصنع المغلق عبارة عن دعوة لعمال مصانع كروب للعودة إلى العمل مع الإحاطة أن المصنع غير قادر على سداد أية أجور للعمال وأن العودة للعمل سيقابلها وجبتا طعام يومياً.

وللعجب الشديد أتى جميع عمال المصنع في اليوم التالي على بكرة أبيهم يرتدون ملابس العمل الزرقاء مصطحبين معهم ما أتيح من الأبناء والبنات في سن العمل لينضموا للكتيبة العمالية المخلصة لمصنعها العريق الذي يمثل وطنهم الأصغر وذلك كأول تجمع لإرادة شعبية عمالية تسعى للنهوض بالوطن الأكبر ألمانيا الراكعة تحت وطأة وثيقة الاستسلام الموقعة دون قيد أو شرط. صدر في نفس اليوم من إدارة المصنع أول أمر تشغيل لقسم المكابس والتشكيل الآلي يقضى بإنتاج أعداد من أطباق الطعام المصنوعة من الصاج تخصص لأكل العمال لزوم وجبتي الطعام والتي تمثل الأجر اليومي لكل عامل.

بذا نرى أن العزيمة الألمانية تفوقت على هزيمة الحرب العالمية الثانية وسبقت المنتصرين عليها خلال خمسين عاماً.

وكيف نجحت إرادة الشعب الألماني فى هزيمة الهزيمة ليس بالمقياس العسكري وإنما بمعيار التقدم الصناعي وإطلاق آليات الاقتصاد لتتدافع بالمناكب وتسبق الآخرين.

وما أحوجنا في مصر بعد أن هزمنا هزيمة النكسة عسكرياً بنصر أكتوبر في ألا نتوقف عند هذا النصر العسكري ونعتبره كان كافياً لاستعادة الشرف وصيانة العرض، إذ أن الشعوب هي صانعة التطور والحضارة وعودة الروح بعد كل كبوة، وعلينا أن نجعل من إرادة الشعب المصري في الانتصار فى كل من معركة السلام وما بعدها معركة بناء الدولة والتفوق اقتصادياً وإنتاجياً لنتقدم بذلك الصفوف، وتأخذ مصر مكانتها التي تستحقها بين الدول. وهو أمر ليس بعيد المنال إذ أننا نملك أدواته وآلياته وبقى أن نأخذ بعزم الأمور.

كلى أمل وتفاؤل في أن مصر ذات الماضي العريق حيث سجل لها أنها كانت أول دولة عرفها العالم ذات سيادة ولها ملك يحمل تاجاً ولها جيش نظامي وقوانين مكتوبة وشرطة نظامية وسجلات للمعاملات من بيع وشراء وزواج ومواريث ولها إحصاءات للبشر وللحيوانات أيضاً ناهيك

عن نظام ضرائبي قبل سبعة آلاف سنة من الآن سبقت به العالم. هذه الدولة العظيمة قادرة على صناعة مستقبل أفضل لأبنائها ليضعهم في مكانهم الصحيح تحت الشمس.

وليعلم رجال الصناعة والاقتصاد أن ما حققته الدولة لهم من مكاسب في المرحلة السابقة كلفها المليارات بمعيار المال وعشرات السنين بمعيار الزمن كان من أبرز ملامحها تأمين البنية الأساسية الصناعية من مدن صناعية وطاقة كهربائية ومرافق واستيعاب لتكنولوجيات متقدمة وانطلاقة لمنظومة الجودة واتفاق مصالح أصحاب الأعمال مع عمالهم والذين لا ينكر الفضل لهم في القدرة علي استيعاب التكنولوجيا الحديثة الوافدة وما لذلك من أثر مباشر في بناء القدرة التنافسية للمجتمع المصري عبوراً به لأسواق التصدير وتحقيق أرقاماً واعدة بالتنامي في منظومة لا يجب لها بأي حال من الأحوال أن تتراجع أو تتوقف لأن في ذلك تهديد مباشر للمصلحة العليا للاقتصاد المصري.

تحية خالصة نرسلها للشعب الألماني الذي تمسك بقيمة العمل وأعلى من شأنه.. وتحية للقيادة السياسية فى مصر وألمانيا التي ترعى العلاقات المصرية الألمانية بكل عزيمة وإخلاص.

«جريدة الأهرام الاقتصادي»

٢٠١٨ / ١٠ / ٢

عندما أعطت مصر قبلة الحياة لمصنع التوربينات الألماني

قد لا يري البعض أن قصص النجاح يقسم الفضل فيها بين أطرافها، فقلما ينسب الفضل في النجاح لطرف دون الآخر، وأفضل الأمثلة علي ذلك قصة النجاح المصرية الألمانية في إحداث انطلاقة كبرى لتوليد الطاقة فى مصر لتواكب احتياجات المستقبل الطموحة.

وقد رأيت شأني الآخرين أن فى تدعيم الطاقة الكهربائية بهذا القدر من القدرة المؤثرة والفعالة والتي تزيد على ٤٠ ٪ من الطاقة الفعلية المتاحة

من قبل والتي تغطي احتياجات أكثر من ٤٠ مليون مصري بكامل أنشطتهم الصناعية بما يوفر مليار دولار سنوياً كقيمة وقود في حالة توليد هذه الطاقة بالوسائل التقليدية القديمة وهو أمر له أهميته القصوى رغم ارتفاع معدلاته عما هو مألوف دولياً ناهيك عن محلياً.

وقد أعجبت بالخطوة ليس فقط علي المستوى الشخصي من أن الكهرباء لن يتكرر انقطاعها عن المواطنين كالجاري من قبل بل يتعدى ذلك إلي أن مفهوم الطاقة الكهربائية هو توفير القوى المحركة للمصانع والقطارات ووسائل الإنتاج وهو المحرك الرئيسي لإطلاق كافة الأنشطة الاقتصادية لتحقيق طموح الدولة الذي يصب في مصلحة الفرد في النهاية.

وتكمن عبقرية هذا القرار الشجاع في أن سداد كلفة اقتناء هذه الطاقة الكهربائية العملاقة سيتم من عائد تسويق الكهرباء علي مختلف الأصعدة ومنها الدول المجاورة، وكم أسعدني أن التكنولوجيا المطبقة تمت علي أحدث المستويات التقنية التي نقلت مصر إلي مصاف أحدث ما تقتنيه الدول الغربية من تكنولوجيا في توليد الطاقة.

وتتمثل قصة النجاح تلك في أن حجم المشروع المصري-الألماني هذا كان الأكبر في تاريخ شركة سيمنس علي

الإطلاق وهو ما مكن الرئيس السيسي من التفاوض علي مزايا سعرية أشاد بها رئيس شركة سيمنس في كلمته أمام العالم في الافتتاح المتزامن لمحطات البرلس وبني سويف والعاصمة الإدارية الجديدة والذي لم ينس أن يقتسم نجاح شركة سيمنس الألمانية مع شركتي أوراسكوم للإنشاءات والسويدي للكابلات وهما شركتان مصريتان تقتسمان معه النجاح.

ويحضرني في هذا المقام المسار التاريخي لأحد أكبر المصانع الألمانية التي تملكها شركة سيمنس والذي كان المحور الرئيسي في صناعة محركات التوليد لمحطات الطاقة الموردة إلي مصر ألا وهو مصنع سيمنس للتوربينات الغازية في برلين والذي أنشئ عام ١٨٩٢وعمل كمورد رئيسي للترام الكهربائي الذي بدأ انتشاره في ألمانيا في هذه الحقبة، وفي عام ١٩٠٤ انتقلت ملكيته إلي شركة AEG حيث بدأ عصر البخار فشارك في هذه النهضة الصناعية بالتحول في اتجاه صناعة التوربينات البخارية والذي أسهم بها في نهضة ألمانيا كمنافس دولي جديد فى عصر البخار، كما أنشأ على التوازي صناعة القطارات الكهربائية بجانب التوسع المضطرد فى صناعة التوربينات الغازية والتي حافظت لألمانيا على تفوقها فى هذه الصناعة حتى يومنا هذا.

اجتاز هذا المصنع العملاق فترتي الحرب العالمية الأولي والثانية وخرج من كل منها مدمراً بالكامل ليعاد بناؤه علي أحدث ما يكون لتترسخ إمكانياته ويتعاظم دوره في دعم الاقتصاد الألماني.

انتقلت ملكية هذا المصنع العملاق إلي شركة سيمنس عام ١٩٧٧حيث وصل إنتاجه إلي٨٠٠ وحدة توليد كهرباء تعمل بالتوربينات الغازية تم توريدها بنجاح لأكثر من ٦٠ دولة. ومع عام ٢٠٢٥ بدأ هذا المصنع يعاني من مشاكل اقتصادية حادة في ظل ما يكتنف أوروبا من منافسة تحكمها اقتصاديات السوق الحر مع وجود ٣٧٠٠ عامل وكذا تراجع الطلب علي التوربينات الغازية مع توسع ألمانيا والدول الأوروبية في استخدام طاقة الرياح وتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية سواء علي مستوي الأفراد في المنازل أو علي مستوي المحطات الأرضية.

دخل المصنع بعد ذلك في مرحلة إعسار اقتصادي يتحتم معه خفض العمالة من٣٧٠٠ عامل نصفهم من المهندسين إلي ما يقل عن ٨٠٠عامل ضمن خطة إصلاح قاسية لاح معها شبح إغلاق هذا المصنع بالكامل خروجاً من نفق الخسائر الممتدة.

احتدم الجدل في الأوساط الاقتصادية الألمانية حيث لم تكن الحكومة بمعزل عن ذلك الجدل في محاولة لترجيح مبدأ إغلاق المصنع أو التوقف عن النشاط أو تطبيق خطة قاسية للإصلاح الاقتصادي.

وجاءت صفقة القرن مع مصر بما يعادل أكبر صفقة في تاريخ شركة سيمنس الممتدة لأكثر من ١٠٠ عام لتعطي قبلة الحياة لهذا المصنع العريق ذو الإمكانيات المتميزة ليقف مرة أخري علي أقدام راسخة وينتج أحدث مستجدات العصر من تكنولوجيا كانت تداعب أحلام مهندسيه وخبرائه .

فمرحباً بالنجاح الذي يتقاسمه أطرافه أخذاً وعطاءً لتعظيم القيمة المضافة، ويكفينا فخراً أن مصر كان لها إسهامها التاريخي الذي ستذكره لها شركة سيمنس ومن ثم الدولة الألمانية ليسجل في سجل العلاقات المتميزة بين الدول عبر البحر المتوسط الذي يربط بين الشرق الأوسط وأوروبا.

«جريدة الأخبار»
٢٠١٨ / ٨ / ٧

لا تغلقوا مصنع الحديد والصلب

ارتفعت أصوات فى الآونة الأخيرة تطالب بإيقاف نزيف الخسائر بشركات ومصانع قطاع الأعمال العام وهو أمر في مجمله لا نختلف معه إذ أنه يجب تصفية المصانع التي لا تتمتع بالمقومات اللازمة للتقدم والازدهار لأسباب تتعلق بنقص التكنولوجيا وتخلفها عن مسايرة المنافسة المحلية والعالمية.

إلا أنني أختلف عن تطبيق هذه القاعدة على مصنع الحديد والصلب المصري المملوك بالكامل للدولة باعتباره نقطة التوازن في صناعة الحديد والصلب في مصر لما يملكه من إمكانيات

لا تتوافر لغيره من المصانع الأخرى وفى عودته لممارسة دوره الوطني الاقتصادي تمكين لباقي صناعات الحديد والصلب لتنطلق متكاملة معه لتحقق الطموحات المعقودة عليها داخلياً وخارجياً.

ويعتبر مصنع الحديد والصلب حجر الزاوية فى صناعة الحديد والصلب إذ يتميز عن غيره من المشروعات الأخرى بأنه الوحيد الذي ينتج الزوايا والخوص والقطاعات وأيضاً قضبان السكك الحديدية البطيئة (الديكوفيل)، كما أنه يعتبر العمود الفقري فى إنتاج حديد التسليح وشرائح الصاج المدرفلة على البارد بخلاف المصانع الأخرى التي لا تنتجه.

فالمصنع يستعمل خامات مصرية من أكاسيد الحديد الطبيعية الموجودة بأسوان والواحات، كما أن مقولة أن نسبة تركيزها تقع بين٥٠ ٪، ٥٥ ٪ بينما المطلوب اقتصادياً أن تتعدى تلك النسبة عن ٦٠٪ وهى مقولة صحيحة إلا قليل إذ أن استيراد مكونات لتحسين نسبة الحديد في الخامة فى حدود ١٠٪ أفضل كثيراً من استيراد الخام بالكامل وهو ما تقوم به جميع المصانع المنشأة حديثاً، وبهذا فإنها تعتبر

صناعة تحويلية تعتمد على الصهر أي الطاقة الكهربائية الموظفة في خدمة الخامات المستوردة بالكامل.

إن أزمة مصنع الحديد والصلب المصري رغم قيمته الإستراتيجية أنه عانى لفترات طويلة من نقص التمويل وعدم تكامل أية خطة إصلاحية له، مما أهدر من قيمة الدعم الجزئي المخصص له على فترات متباعدة.

يعمل بالمصنع نحو١٣ألف عامل وتستخدم آلاف الصناعات المصرية منتجاته كمدخل اساسى لمنتجاتها كما يصدر المصنع حوالي٢٠٪ من إنتاجه للخارج ويغطى بجميع منتجاته كافة المرافق والخدمات والورش الميكانيكية والكهربائية ومعدات النقل ويستحوذ على مناجم الخامات والحجر الجيري والدولوميت، ويشمل الإنتاج جميع مراحل تصنيع منتجات الصلب من إنتاج الحديد الغفل (الزهر) من خامات الحديد المتوفرة محلياً وكذا تحويل الزهر الى صلب والصب فى صورة مربعات وبلاطات درفلة المسطحات ودرفلة القطاعات الطويلة.

هذا الصرح الصناعي العملاق يعانى حالياً من الحاجة الملحة لتحديث خطوط إنتاجه والمضي قدماً فى تطوير

التكنولوجيا المستعملة حتى لا يتوقف عن الإنتاج وذلك بعدد من المحاور الهامة تتمثل فى:

أولاً: كخطة عاجلة البدء فوراً فى إجراءات استيراد ٣٠٠ ألف طن فحم كوك حتى لا تتوقف الأفران العالية وذلك لحين إتمام أعمال تأهيل وصيانة بطاريات شركة الكوك المنهارة حالياً والتي من المتوقع أن تستغرق أعمال تجديدها حوالي ثلاث سنوات وفى نفس الوقت استمرار التنسيق مع مصنع الكوك والسعي لإيجاد علاقة إستراتيجية بين مصنعى الحديد والصلب والكوك وذلك للارتباط الوثيق بينهما فى هذه الصناعة.

ثانياً: تنفيذ خطة خمسية لتطوير وتحديث خطوط الإنتاج تعتمد على تكنولوجيا ألمانية أو روسية تعمل على: إنشاء خط متكامل لإنتاج حديد تسليح بطاقة ٦٠٠ ألف طن سنوياً يعتمد بصفة أساسية على فرن كهرباء لصهر الخردة مشتملاً على وحدة صب المربعات -تأهيل الكسارات والطواحين والمناخل بالمناجم وإحلال وتجديد الكراكات ومعدات النقل الثقيل بالمناجم والمحاجر -تطوير وسائل نقل الخامات للمصانع (جرارات خطوط سكك حديدية وعربات

نقل المعدن المنصهر،خطوط السيور الناقلة،الشاحنات ومعدات النقل الثقيل) -إحلال وتجديد معدات مركز التحكم الآلي فى الشبكات الكهربائية بالشركة – تحديث أجهزة القياس والمعايرة ووضع آليات لضبط أداء وحدات إنتاج الطاقة بالمصانع – تأهيل الورش الإنتاجية لتحسين كفاءة وجودة إنتاج قطع الغيار اللازمة للتشغيل المستمر.

أخذاً في الاعتبار أهمية عنصر الوقت في انجاز الهيكلة الفنية والتكنولوجية والبدء فوراً في تأهيل الكوادر الفنية وتزويدها بمعامل متابعة الإنتاج وقياسات الجودة، إذ أن الوقت الحالي يشهد انخفاضاً في أسعار الحديد والصلب بالخارج في الوقت الذي تتجه أسعار الحديد والصلب المنتج محلياً لارتفاع التكلفة الصناعية متأثرة بارتفاع أسعار الوقود والغاز والكهرباء وأيضاً الأجور، مما يهدد بإحداث فجوة سعرية فى أسعار الحديد والصلب ينجم عنها زيادة الإقبال على المستورد من الحديد والصلب مما يسبب ركوداً للمنتج المحلى منه وخللاً في ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة.

ولعل هذا الموقف يحدو بنا إلى إعادة النظر في ضرورة العودة لتبعية وإشراف وزارة الصناعة على مصنع الحديد

والصلب المملوك للدولة وكذا الصناعات الاستراتيجية الأخرى والتي تشكل أهمية إستراتيجية للبنية التحتية الصناعية وذلك لأنها الوزارة الأولى والأكثر تخصصاً في عملية النهوض بتلك الصناعات وتوفير الحماية والرعاية المطلوبة لها كي تؤدى دورها الوطني بعد أن طال أمد إهمالها مما أوصلها لهذه الحالة المتأخرة. هذا مع عدم الإخلال بتبعية المصانع والشركات الداخلة في برامج الإدماج أو التصفية أو البيع لوزارة قطاع الإعمال العام بوضعها الحالي لما لها من خبرة تراكمية فى مثل هذه الإجراءات.

بقى أن نؤكد على أن مصانع الحديد والصلب المصرية المملوكة بالكامل للدولة تشكل نقطة توازن فى سوق الحديد وفى انهيار هذا المصنع ستقع الصناعة المصرية بالكامل فريسة فى أيدي الاحتكارات الساعية إلى الربحية السريعة بعض النظر عن مقتضيات النهوض بباقي الصناعات.

«جريدة الأخبار»
٩ / ١٢ / ٢٠١٨

د.نادر رياض
يفتح قلبه فى حوار جرئ ..
لـ مجلة «أكتوبر»:

● مصر متجهة لا محالة فى خطها الصاعد لتأخذ مكانتها بين الدول كدولة لها كل مقومات الدولة الحديثة الواعدة

● الاقتصاد المصري يواصل أداءه بصورة مشجعة وبدأت الإصلاحات تؤتى ثمارها من حيث استقرار الاقتصاد الكلى وعودة الثقة

● صناعة روح الفريق وتنمية أدواته هي القاعدة وراء كل نجاح

● الدور المحوري للسكك الحديدية فى بناء الدولة المصرية الحديثة هو دور أساسي وغيابه يصبح معوقاً للهدف الأسمى التي تسعى إليه مصر فى سباق مع الزمن.

يقيناً في هذه المرحلة فإن دور مصر المشرف والمتنامي ايجابياً من تثبيت لأركان الدولة والأخذ بسبل التطور الاقتصادي والشراكات مع الدول شرقاً وغرباً والانفتاح على التكنولوجيات الراقية والإنفاق بسخاء على البنية الأساسية استشرافاً لدولة أراها ذات طموحات عظمى سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولي.... بهذه الكلمات استهل رجل الصناعة الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجموعة شركات بافاريا القابضة ورئيس مجلس الأعمال المصري الألماني حواره لـ أكتوبر:

كان لنا معه هذا الحوار:

*** تعتبر النشأة من أهم العوامل المؤثرة في حياة الإنسان فكيف كانت نشأة الدكتور نادر رياض ؟**

** أنا الابن الثالث لأسرة مكونة من أب من الصعيد درس فى النمسا وتخصص فى قطارات البخار بالسكة الحديدية وكان والدي إنساناً حكيماً يرجع إليه فى فض النزاعات حتى إنه أطلق عليه «صانع سلام» وتزوج من والدتي المتعلمة فى مدارس الإرساليات الأمريكية وهى أساساً من قرية تتبع المنوفية حالياً هى كفر داود، وداود هذا هو جدها الأكبر، وكان مدرس اللغة الفرنسية للخديوي إسماعيل.

ولدت فى دمياط ولى أربعة أشقاء،كان والدي يعمل مهندس ميكانيكا وكهرباء في وزارة الأشغال العمومية آنذاك، ومن ضمن ما كان يفخر به أنه كان صاحب إشارة الإفطار فى شهر رمضان فى مدينة دمياط لحظة تشغيل الكهرباء للمدينة إيذاناً بأن مدفع الإفطار قد انطلق، حيث كانت الكهرباء تعمل ليلاً فقط، وكان هذا عام ١٩٣٧ م.

*** كيف بدأت رحلتك مع بافاريا ؟**

** في عام ١٩٧١م أعلن الرئيس الراحل السادات قانون الاستثمار، وهنا تعاقدت مع بافاريا ألمانيا لإنشاء شراكة صناعية مع شخصى المتواضع في مصر، ووافقوا بلا تردد، علي أساس أن هذه الصناعة بمواصفاتها الدولية كانت تخلو منها الساحة المصرية حيث كانت الأصناف المتعامل بها من أجهزة الإطفاء حينذاك من المنتجات والأنشطة الحرفية تتولاها ورش السمكرة وأشغال الصاج بعيداً عن الالتزام بالمواصفات المحلية أو العالمية، وبالفعل تم تأسيس الشركة عام ١٩٧٢ وهي تعد أول شركة استثمارية في ظل قانون الاستثمار حيث بدأنا بثلاثة عمال وعلى مدى ٤٧ عاماً أصبح لدينا أكثر من ٩٠٠ فرد تضمهم الشركة وتقف خلفها ٩٠٠ أسرة، وأصبح عدد المنتجات والطرازات المتعامل

بها يتعدى ٤٠ منتجاً حاصلة جميعها على اعتمادات دولية ومحلية مما أهلها للدخول إلى عالم التصدير بكل ما فى ذلك من تحديات إذ أن المنافسة فى هذه الحالة دولية بل وألمانية النزعة والتوجه، حيث كان علينا أن ندير منظومة التغيير فى مجتمعنا الصناعى المحلى بغرس مفاهيم جديدة أهمها:

- **الأيدي القذرة لا تؤتى بمنتج نظيف.**
- **الانضباط أساس القبول في المجتمع الصناعي .**
- **تأهيل الفرد على المهمة قبل أدائها .**
- **العامل هو الخط الأول في منظومة الجودة .**
- **الكبرياء المهني للعامل هو مرحلة النضوج المهني.**

على الجانب الآخر أولت الشركة اهتماماً خاصاً بعمالها حيث أنشأت لهم الملاعب الرياضية وأحضرت لهم مدربين رياضيين وأنشأت لهم نظام ادخار اجبارى لكل العمال لأن التنمية البشرية تبدأ بأن يكون لكل فرد كيان مالى وبأن يشعر بأنه مؤثر فى أسرته، كما أصدرنا مجلة شهرية «مجتمع بافاريا» تضم كل الأحداث السعيدة والطموحات مما جمع الكل فى ترابط فكرى تحريراً وقراءة.. وهكذا أصبح العمال إيجابيين نحو عملهم وأصبحت الشركة في تقدم مستمر، ننتج

حوالي مائة منتج، ونصدر لدول العالم، واشترينا الشركة الأم في ألمانيا بعد أن تعثرت واضطر البنك لطرحها للبيع فتقدمنا ونافسنا واشتريناها، وهكذا آلت بالكامل الشركة الألمانية للشركة المصرية.

*** كرجل صناعة ناجح، ضع نجاح رجال الصناعة فى خمسة مبادئ؟**

١- الكبرياء المهني.

٢- الإخلاص للعميل باعتبار أنك الخبير الأول له.

٣- أداء حق الدولة أولاً إذ أن على القطاع الخاص أن ينمو دون أن يتعارض بأى صورة مع مصلحة الدولة أو المجتمع.

٤- الإجادة، فلا تقبل أية نقيصة على المنتج لذا فإن ملف الشكاوى هو مسئوليتي الخاصة ومنها أقيم منظومة العمل وأتوجه للتطوير بدافع من نبض العميل والمجتمع.

٥- احترام العامل والإخلاص له باعتباره رأس المال البشرى الصانع للنجاح.

*** كم عدد براءات الاختراع التي أنجزتها ؟**

** لدى ١٢٨ براءة اختراع، ومنها مثلاً اختراع لجهاز إطفاء يعمل على تشغيله بخطوة واحدة (اسحب ثم

استخدم) في حين أن كل الموجود في العالم يتم تشغيله بخطوتين أو أكثر. إنني أرى مع كل فشل مفتاحاً للنجاح ومع كل ظلمة فجر متجدد.

*** كيف تنظر للحياة من خلال شخصيتك؟**

** الطاقة الذهنية وطاقة الحماس هما الوقود السحرى لرحلة الحياة كما أن الطموح يمثل رحلة للمستقبل.

*** ما هو هدفك المستقبلي ؟**

** هدفي هو الحفاظ على وضوح الرؤية والهوية ونقلها للآخرين لأن تغيير الواقع إلى واقع أفضل يحتاج مرحلة بناء وكفاح، وأن أعلم أبنائي أن يظلوا متحررى الفكر، وأن يجدوا السعادة فى البحث عن حقيقة الأشياء والمواقف سواء على المستوى الشخصي أو المستوى القومي الوطني.

*** كيف ترون الوضع الاقتصادي حالياً ؟**

** أهم ما يميز المرحلة منذ تولى الرئيس السيسى هو إعلاء شأن العمل كقيمة أساسية والطريق الوحيد لتحقيق الطموحات على مستوى الفرد والمجتمع في ظل وجود قائمة من أولويات العمل الوطني يتم العمل عليها وفقا لبرامج زمنية محددة ،فضلاً عن سرعة الانجاز والحرص على عدم الحديث

أو الإعلان عن أي مشروع إلا عند الانتهاء منه وافتتاحه.

والأمر ليس بخافٍ أن ما يجرى على أرض الواقع من مشروعات قومية ضخمة في البنية التحتية وشبكة الطرق وغيرها، يؤكد أننا نحيا عصر عودة الرشد للأمة التي أصبحت ترى الأحداث بنظرة مستقبلية واعدة يحدوها التفاؤل في استكمال عناصر ومقومات الدولة الحديثة بالمقاييس العالمية، سيمتد تأثير هذا كله لأحقاب قادمة ويجنى ثمارها الشعب من ارتفاع مستوى المعيشة وقدرة على مواجهة موجة الغلاء.

ولقد واصل الاقتصاد المصري أداءه بصورة مشجعة وبدأت الإصلاحات تؤتى ثمارها من حيث استقرار الاقتصاد الكلى وعودة الثقة ،وهو ما أسهم فى الوصول لمعدل نمو بلغ حوالي ٥,٤٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨،كما وصل معدل الاحتياطي النقدي إلى معدل جيد بلغ أكثر من ٤٤ مليار دولار.

كان لهذا أثره بلا شك في الإشادة بالاقتصاد المصري من قبل المؤسسات الدولية كان آخرها رفع التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري من «B» إلى«B+». كما أعلنت مجموعة البنك الدولي فى تقريرها الصادر مؤخراً عن تقدم مصر

٨ مراكز فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال٢٠١٩ Doing business. كما أكد التقرير إن مصر صاحبة أكبر عدد من الإصلاحات بالمقارنة ببلدان المنطقة.

يقيناً في هذه المرحلة فإن دور مصر المشرف والمتنامي ايجابياً من تثبيت لأركان الدولة والأخذ بسبل التطور الاقتصادي والشراكات مع الدول شرقاً وغرباً والانفتاح على التكنولوجيات الراقية والإنفاق بسخاء على البنية الأساسية استشرافاً لدولة أراها ذات طموحات عظمى سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولي.

فها هي مصر ترحب بكل تكليف إقليمي يطلب منها فتؤديه كأفضل ما يكون ومثال ذلك مد خبراتها الرائعة جنوباً إلى دول أفريقيا للتصدي للالتهاب الكبدي الوبائي والقضاء عليه استشرافاً من التجربة المصرية التي جذبت أنظار العالم من حيث كفاءة الأداء والنتائج المبهرة،ناهيك عن الكلفة الزهيدة التي لم يصل إليها الغرب في أي وقت من الأوقات رغم أنه المكتشف الرئيسي للعقاقير والأدوية.

ولقد أشاد مدير عام منظمة الصحة العالمية بما حققته مصر من انجاز فى مبادرات الصحة العامة موضحاً أن

مبادرة ١٠٠ مليون صحة هي أكبر مبادرة تنفذها دولة في العالم بمفردها على عدة أمراض أبرزها فيروس «سى».

*** ما هو سر نجاحك أو بمعني آخر ما هي فلسفتك التي قادتك لتحقيق هذا النجاح ؟!**

** صناعة روح الفريق وتنمية أدواته هي القاعدة وراء كل نجاح، كما أن التغيير ضرورة وهدف حيث يجب أن يظل التغيير هدفاً استراتيجياً للمؤسسة الصناعية، وجودة اليوم ستصبح قاصرة عن ملاحقة متطلبات الغد.. وفي رأيي أي مشروع يمضي عليه ٣٠ عاماً دون أن يطور من نفسه علي الأقل كل عشر سنوات سيخرج من سباق التطور، ويتجلي ذلك في أوضح صورة - علي سبيل المثال- صناعة السيارات فنجد أن صناعة السيارات الناهضة، والتي يشتد الإقبال عليها تحرص أشد الحرص علي الإتيان بالعديد من الابتكارات والتعديلات مع ظهور موديل جديد من منتجاتها رغم أنها قد تتبوأ الشريحة العليا وهي تؤدى بذلك سلوكاً قيادياً يأخذ بالمبادأة « Leading Attitude » وهي صورة من صور حسن استثمار النجاح.

*** كيف تتم عملية الغش في مجال أجهزة الإطفاء وتقليد الماركات المعتمدة ؟**

** تنوعت وسائل الغش والاحتيال في مجال أجهزة الإطفاء بثلاث طرق: الأولى: بشراء التالف والمنتهى صلاحيته باعتباره خردة وإعادة طلاءه وتجميله وبيعه عشوائياً بمعرفة بعض التجار غير المعتمدين كموزعين على أساس أنه جهاز جديد. الثانية: استعمال بعض المكونات مثل بلوف أجهزة الإطفاء وتركيبها على أبدان لا تخص الأجهزة وتعبئتها بكيماويات رخيصة غير صالحة للإطفاء أو محدودة الصلاحية ويتم ذلك أيضاً عن طريق موزعين وتجار عشوائيين غير معتمدين من الصانع. الثالثة: أجهزة لا علاقة لها بالمنتج الأصلي من قريب أو بعيد وتكتفي بلصق أو طباعة لوحة بيانات مشابهة للمنتج الأصلي ويتم ذلك عن طريق تجار عشوائيين.

*** كيف يمكن تحاشى الغش؟**

** الأمر بسيط إذ أن غير المتخصص في أجهزة الإطفاء يمكنه الشراء من الصانع الأصلي مباشرة أو عن طريق

فروعه المنتشرة بأنحاء الجمهورية أو عن طريق الموزعين المعتمدين لديه وهو أمر ميسور، وألا يقع تحت إغراء الأجهزة الرخيصة مجهولة الهوية وإن كان لها أسماء متشابهة مع المنتج الأصلي.

*** هل هناك إجراءات قانونية تم اتخاذها ضد «مصانع بير السلم» الجهات غير المعتمدة ؟**

** لا شك أن مباحث التموين تؤدى دورها في ملاحقة حالات الغش والتدليس في كل ما يخص السلع المتداولة بالأسواق وذلك بمطابقتها بالمواصفات القياسية والتفتيش عليها معملياً.

إلا أن ما يخص أجهزة الإطفاء فإنها تحتاج إلى مبلغ من العملاء الذين يتعرضون للغش حيث يتم متابعة مصدر فاتورة البيع واقتفاء أثر حالات الغش القابلة للملاحقة والتتبع، لذا ننصح كل مشتر بأن يحصل على فاتورة توضح اسم التاجر وعنوانه وباقي البيانات بطريقة صحيحة وتخلو من التضليل.

*** ما حجم سوق غش صناعة أجهزة الإطفاء ؟**

** يقدر حجم صناعة الغش من الطرق الثلاث السابق الإشارة إليها إلى ما يقرب من ٣٠ ٪ من الأجهزة المتداولة وهى نسبة كبيرة جداً وذلك في ضوء البيانات التي ترد لنا

من عملاء يطلبون التحقق من الأجهزة المباعة لهم من كونها أصلية صادرة عن المنتج أم كونها غير ذلك.

*** ما حجم إنتاجكم في سوق أجهزة الإطفاء؟**

** طبقاً لتقديراتنا فإن إنتاجنا يقدر بثلث حجم المتداول في السوق وهو قدر يتماثل تقريباً مع إنتاج الشركات المنافسة مجتمعة والمعتمد إنتاجها والتي تعمل بطريقة مشروعة. أما الثلث الأخير فيمثل البضائع المغشوشة أو المسترجعة من الخردة والمكهن بعد إعادة طلائها وتعبئتها بعبوات متدنية في الجودة.

*** ما هي ملامح السوق الألماني والأوروبي فيما يتعلق بالغش؟**

** إن الأسواق الأوروبية والألمانية تخلو من أي حالات للغش في مجال أجهزة إطفاء الحريق إذ أن تأهيل كل منتج من حيث اعتماد الجهاز وقدرته الإطفائية ونوع العبوة يكون مطبوعاً بطريقة غير قابلة للمحو على كل جهاز مشفوعاً بتاريخ الإنتاج ومدة الصلاحية واسم الصانع وعنوان الموزع، وهو أمر لا يقبل اللبس، كما أن القوانين الألمانية و الأوروبية من الصرامة بحيث تكفل خلو السوق من أية حالات انفلات أياً كان موقعها.

*** كم تبلغ صادراتكم للسوق الأوروبي ؟**

** صادراتنا إلى الاتحاد الأوروبي آخذة في الزيادة والتنامي، وتقدر حالياً في هذه المرحلة بما قيمته ٤٠ ٪ من حجم الإنتاج وذلك في ضوء القدرة التنافسية الجيدة التي تتمتع بها أجهزتنا بمعياري الجودة والسعر دون إغفال أهمية شبكة توفير خدمات ما بعد البيع من مرور دوري وصيانة وإعادة تعبئة واستبدال المنتهى الصلاحية بآخر جديد نوفرها لكل عميل مهما كان موقعه على الخريطة الأوروبية ومهما قل عدد الأجهزة التي يقتنيها وتحمل اسم بافاريا .

*** تناولت سيادتكم ملف تطوير السكة الحديد في مصر كثيرا من خلال كتاباتكم وقدمتم حلولاً لهذا الملف الشائك.. كيف ترون هذا لاسيما بعد تولى القيادة الجديدة لمنظومة النقل ؟**

** هناك بعض الثوابت استجدت فى واقعنا المعاصر يجب ألا تغيب عنا:

أولاً: أن مصر فى عهد الرئيس السيسى متجهة لا محالة لخطها الصاعد لتأخذ مكانتها بين الدول كدولة لها

كل مقومات الدولة الحديثة الواعدة، وما تحقق حتى الآن يؤكد على ذلك.

ثانياً، إن الدور المحوري للسكك الحديدية فى بناء الدولة المصرية الحديثة هو دور أساسي وغيابه يصبح معوقاً للهدف الأسمى التي تسعى إليه مصر فى سباق مع الزمن.

ثالثاً: إن حسن الاختيار الذي وقع على القيادة الجديدة لتولى وزارة النقل هو أمر لم يجيء محض مصادفة وإنما استناداً على انجازاتها المعروفة وكذا على جسامة المهمة لتطوير منظومة النقل لمصاف الدول الصناعية فاتحة المجال ليس فقط لخدمة النقل الداخلي بل انفتاحاً على أفريقيا جنوباً والعالم الغربي شمالاً ودول شمال أفريقيا والشرق الأدنى شرقه وغربه.

رابعاً: إن المعلق على ذلك المرفق الهام من طموحات لن تتم إلا في عهد الوزير المتميز الفريق مهندس كامل الوزير ونحن بصدد استكمال الرؤية المستقبلية أخذاً في الاعتبار أن مستقبل الدولة الحديثة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل السكك الحديدية والمعلق عليها من طموحات، فلا يجب علينا أن نغفل عند وضع الإستراتيجية الشاملة للتطوير المحاور التالية:

أولاً: توفير خدمات نقل الحاويات والنقل المبرد :ي جب توفير والتوسع في نقل الحاويات بالسكك الحديدية لما لذلك من مزايا لها أثرها استيراداً وتصديراً مع تأهيل ذلك بالنقل المبرد داخل حاويات وتوفير تخزينها فى أحواش المحطات التابعة للسكة الحديد بما يسمح بتوفير خاصية التخزين الاستراتيجي لاحتياجات القرى والمراكز فى صعيد مصر والدلتا من خدمات تبريد تضاف إلى خدمات النقل المبرد .

ثانياً: إنشاء آلية مصرفية لتعاملات السكك الحديدية وليكن بنك السكة الحديد: وذلك بهدف توفير خدمات تسليم البضائع واقتضاء ثمنها وتحويلها لحساب الشاحن حبذا مع وجود خدمات التخزين المبرد والذي يتم لحساب وخدمة البقالين وموزعي المواد الغذائية على نطاق الجمهورية .

ثالثاً: مد خطوط السكك الحديدية إلى توشكي وموانى البحر الأحمر: هذا الأمر سيتكامل مع مشروع توشكي والذي يعانى حالياً من انعدام وسائل النقل المناسبة لنقل الحاصلات الزراعية بصورة مأمونة لغياب وصول الخطوط إلى توشكي وذلك بما يسمح بالتوسع الأفقي بمشروع توشكي ليحقق ما سبق تمويله من نفقات باهظة.

رابعا: توفير خدمات البريد السريع التابع للسكة الحديد: لاشك أن السكة الحديد توفر كثيرا من تلك الخدمات للمرافق الأخرى ولكن يحتاج الأمر أن تتولى بعضها بذاتها مباشرة حيث تملك المقومات الرئيسية لتوفير خدمات البريد السريع وتسليم الطرود اعتماداً على انتظام سير القطارات حبذا وأنها تتمتع باتساع شبكة الخطوط والمخازن اللازمة لحفظ البريد والطرود لحين توزيعها، بالإضافة لانتشار محطاتها على كامل الرقعة الجغرافية وهذا له مردوده الإيجابي على إيرادات السكة الحديد والنفع المحقق للتجارة الداخلية.

خامسا: توفير خدمات نقل المواد السائبة داخل أوعية خاصة بذلك Bulk: تعتبر هذه الوسيلة الأكثر فاعلية وسرعة في تزويد المصانع المختلفة بخامات الحديد والفحم والأسمنت والفوسفات والمنجنيز وغير ذلك من الخامات الحيوية حيث تتميز بأنها يمكن تعبئتها من أعلى وتفريغها من أسفل فى دقائق دون الحاجة إلى أية وسائل للتغليف أو التحميل أو التعتيق أو النقل وهو الأمر الذي كثيراً ما عطل صناعات الصلب والمحروقات والكيماويات بسبب نقص هذه الإمكانية.

سادسا: إنشاء فنادق ثلاث نجوم داخل حرم أملاك السكك الحديدية بنظام BOT بالمحطات التي يقف عليها

القطار: هذا الأمر يوفر دخلاً كبيراً للسكك الحديد مع انعدام إسهامها فى التكلفة الفعلية نظراً لمشاركتها بالأرض المملوكة لها، هذا بالإضافة إلى ما يوفره هذا النشاط من إمكانيات الإقامة لأصحاب الأعمال ومندوبيهم وأيضاً موظفي الدولة عند انتقالاتهم فى زيارات عمل بالصعيد والوجه البحري.

سابعاً: إنشاء شركة تأمين على البضائع والأفراد: لاشك أن التوسع فى خدمات السكك الحديدية سواء على مستوى نقل البضائع محلياً أو التعامل مع بضائع الموانئ استيراداً وتصديراً وكذا التوسع فى نقل الركاب سيحتاج لخدمات تأمينية بصورة موسعة، ومن الأجدى أن تقوم السكة الحديد بتوفير تلك الخدمات بمعرفتها عن طريق آلية تنشئها لذلك أو بالاستحواذ على شركة تأمين صغيرة حيث إن مقوماتها من كميات البضائع وأعداد الركاب التي تنقلها من شأنها أن توفر لها النجاح لتحقيق فائض كبير فى مد فترة وجيزة قد لا تتعدى العام الأول.

ثامناً: مد الخطوط وتوفير خدمات التخليص على البضائع استيراداً وتصديراً بمعرفة السكة الحديد: هذا الأمر سيوفر شرايين إضافية تحتاجها التجارة الداخلية من خلال محطات السكة الحديد المنتشرة عبر مئات المراكز

والقرى وأيضاً اتصال ذلك بالخارج تصديراً واستيراداً وهو الأمر الذي لا تستطيع أن توفره وسائل النقل البرى بالصورة الكافية كماً ونوعاً مع الحفاظ على منظومة إدارة الوقت وهو الأمر الذي تتفوق فيه السكك الحديدية لما لها من مواعيد منتظمة فى قطاراتها بالإضافة إلى أن معدلات الأمان تعلو بمراحل تلك التي يوفرها النقل البرى وذلك كمرحلة أولى لحين مد الطموحات بالتوسع فى شبكة السكك الحديدية جنوباً للسودان وأفريقيا بالتكامل مع المبادرة التي تتبناها الصين مع باقي دول العالم المتحضر (الحزام والطريق) وغرباً للجزائر والمغرب وشرقاً للشبكة الدولية.

ولا شك أن هذه الطموحات المترامية الأطراف ليس من المنظور أن تتحقق دفعة واحدة ولكننا حالياً في مرحلة التفكير الاستراتيجي والذي من شأنه أن يحتوى كل عناصر الخطة، أما ترتيب الأولويات فهو أمر مرهون بجاهزية التنفيذ لكل مرحلة. ولنا أن نهنئ أنفسنا بعد انتهاء كل مرحلة بنجاح لنردد عظيمة يا مصر، فقدرنا نحن المصريين تعلو هامته بارتفاع هامة وطننا الأعظم مصر..فبها يرتبط مستقبلنا ومصيرنا.

حتى تكون صديقاً
للدكتور المهندس « نادر رياض »

www.naderriad.com
nader.riad@bavaria.com.eg

❖ **حاصل علي وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى من جمهورية ألمانيا الاتحادية ٢٠٠٣**

❖ حصل على بكالوريوس هندسة الطيران ـ جامعة القاهرة، وتخصص في مجال الهندسة الصناعية ـ جامعة Aachen ألمانيا ، ودكتوراه في الهندسة الصناعية ـ الولايات المتحدة

❖ عضو ورئيس العديد من الشركات والمؤسسات في الماضي والحاضر:

❖ مؤسس ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب شركة بافاريا مصر ش.م.م منذ ١٩٧١ حتى الآن

❖ مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة بافاريا بورسعيد للمناطق الحرة ش.م.م منذ ١٩٩٥ حتى الآن

❖ مؤسس ورئيس شركة الدلتا للصناعات المتكاملة - ش.م.م منذ ٢٠١٦ حتى الآن

❖ مؤسس ورئيس شركة BAVARIA International GmbH - Fire Protection نورنبرج / ألمانيا منذ١٩٩٩ حتى الآن

❖ رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني منذ مايو ٢٠١٥ حتى الآن

❖ عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية منذ أغسطس ٢٠١٣حتى الآن

❖ رئيس لجنة المواصفات والجودة باتحاد الصناعات المصرية منذ ديسمبر ٢٠١٦ حتى الآن

❖ عضو مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن

❖ عضو اتحاد المستثمرين العرب منذ يوليه ٢٠٠٦ حتى الآن

❖ عضو مجلس إدارة مكتبة مصر العامة منذ مايو٢٠١١ حتى الآن

❖ عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرفة التجارية منذ يونيه ٢٠١٥ حتى الآن

❖ عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين منذ سبتمبر ٢٠١٥ حتى الآن

❖ عضو المجلس المصري للشئون الخارجية منذ يوليه ٢٠٠٤ حتى الآن

❖ رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية CEEBA (٢٠٠٦- ٢٠٠٨) - (٢٠١٢-٢٠١٤)

❖ رئيس قطاع الثقافة والمعلومات بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (٢٠١٠ -٢٠١٦)

❖ رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية (٢٠٠٦-٢٠١٦)

❖ عضو اللجنة العليا لبرنامج مبارك كول وتطوير التعليم الفني - وزارة التربية والتعليم (١٩٩٢- ٢٠١٠)

❖ عضو مجلس إدارة المركز القومي للبحوث (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)

❖ عضو مجلس إدارة مركز بحوث وتطوير الفلزات - وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)

❖ مستشار لجنة الصناعة والطاقة - بمجلس الشعب (١٩٩٥- ٢٠٠٦)

❖ رئيس مجلس إدارة اتحاد صناع أجهزه الإطفاء BVFA - اتحاد الصناعات الألماني((BDI (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)

❖ رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية ((CEEBA (٢٠٠٦- ٢٠٠٨) - (٢٠١٢-٢٠١٤)

❖ رئيس مجلس أمناء الكلية التكنولوجية بالمطرية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٥ - ٢٠١١)

ألبوم الصور

تهنئة من السفير الالماني الى د. نادر رياض عقب تسليمه
وسام الاستحقاق الالمانى عام ٢٠٠٣

د. نادر رياض والعائلة خلال افتتاح معرض شركتى الدلتا للصناعات المتكاملة
و سيجما الصناعية أبريل ٢٠١٩

د .نادر رياض رئيس مجموعة شركات بافاريا خلال توقيع اتفاقية الشراكة مع شركة المانيا Ziegler ٢٠١٩

د.نادر رياض مع أول (أقدم) عامل بشركة بافاريا مصر – عبد الحميد يونس عام ١٩٧٣

د. نادر رياض خلال الرحلة التى نظمها مع تلاميذ المدرسة تضامنا مع الارادة الوطنية في مقاومة الارهاب آنذاك في ديسمبر ١٩٩٧

تكريم أوائل الثانوية العامة بمصنع الشركة بجسر السويس

◎ الفهرس

◎ المقدمة ٣

◎ ولكم هتفنا صغاراً: تحيا مصر.. عاشت سوريا ٩

◎ قليل من التروي... كثير من الاحترام ١٥

◎ وتبقى مصر بخير.. ما بقيت الكتيبة العاملة بخير ١٩

◎ الصناعات الصغيرة تحتاج إلى منظومة ٢٥

◎ العزيمة الألمانية التي هزمت الهزيمة ٣١

◎ عندما أعطت مصر قبلة الحياة لمصنع التوربينات الألماني ٣٥

◎ لا تغلقوا مصنع الحديد والصلب ٤١

◎ يفتح قلبه فى حوار جرئ .. لـ مجلة «أكتوبر» ٤٧

◎ السيرة الذاتية للدكتور المهندس « نادر رياض »..... ٦٥

الناشر

المركز الإعلامى العربى

ميديا جروب

Email:arab@mediagroup.media

www.arabmediagroup.org

مطابع الأهرام التجارية
e-mail: acp@ahram.org.eg

ليس د. «نادر رياض» مجرد الصديق الوفى لمن يعرفهم ولكنه قبل ذلك ابن بار للوطن المصرى، لم يترك مناسبة يحتاج فيها الوطن إلى علمه وفكره وإمكاناته إلا وكان فى المقدمة بل لقد تعودت شخصيًا أن أرى تهنئته لمصر شعبًا ورئيسًا وحكومة كل عام فى أعياد أكتوبر محلاة بزهرة مضيئة تعكس روحة الشفافة وخلقه الكريم وهو واحد من الأعمدة الرئيسية بين رجال الصناعة فى مصر فبرغم أنه درس وعمل فى ألمانيا إلا أن ارتباطه بتراب الوطن أمر يدركه الجميع كما أن إسهاماته فى الوحدة الوطنية المصرية وتوثيق عرى الارتباط بين الأقباط وأشقائهم المسلمين فى كافة المناسبات هو أمر معروف بل إن معاونيه ومن يعملون فى شركاته يدركون تلك الروح الطيبة التى جعلته يحتفل بشهر رمضان كل عام مجاملة لأشقائه فى الوطن ورفاقه فى العمل، إن الدكتور نادر رياض شديد الإيمان بقدرات المصريين وكفاءتهم وهو يسعى دائما لإظهار تلك القدرات والكفاءات وتوظيفها بخدمة المستقبل حتى جعل من (بافاريا) مركز إشعاع ثقافى ولم يتوقف عند حدود التفوق الصناعى وبعث روح التطور فى البيئة المحيطة به ولذلك فإنه يصدر شهريًا مجلة متميزة فيها زاد ثقافى وقسط ترفيهى وقدر كبير من التوعية والتنوير وأحرص شخصيًا على قراءتها بانتظام فهى نموذج للصحافة الهادفة والكتابة الواعية.

- وها هو المركز الإعلامى العربى يحتفى بهذه الشخصية المصرية من خلال هذا الإصدار الذى نرجو أن يكون قدوة للشباب ودعمًا حقيقيًا لمن يؤمنون بأن الصناعة هى أقصر الطرق لتحقيق التنمية وصنع التقدم.

- تحية للدكتور نادر رياض مواطنًا صالحًا وشخصية جديرة بالاحترام، وصديقًا عزيزًا يعتز به كل من تعامل معه أو اقترب منه.

د. مصطفى الفقى